هـ ـ ان ما يجرى التوصل اليه على أساس اطار كامب ديفيد انما يتعلّق باجراءات انتقالية ترفع بعض المعاناة عن اخواننا في الارض المحتلة، وتعطي فرصة للاعتراف المتبادل وتفتح الباب لمفاوضات بين الاطراف المعنيّة.

و ـ ان مصر لا تتحدث باسم الشعب الفلسطيني، وليس لها أي حق تدّعيه للتحدّث باسم هذا الشعب الذي له وحده حق تحديد ما يتعلّق بمصيره.

ز ـ ان هدف مصر هو تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه الثابت في تقرير المصير واستعادة حقوقه الوطنية الكاملة. ولذلك يجب ان تكون السلطة الذاتية الفلسطينية الانتقالية منبثقة عن الشعب الفلسطيني تحكم باسمه وتحافظ على مصالحه، وليس مجرد حل يختص بفروع المسائل أو جزئيات الامور.

ح ـ ان الاطار الذي أمكن التوصل اليه في كامب ديفيد لا يشكّل التسوية النهائية للقضية الفلسطينية، لكنه يكسر الجمود الذي يحيط بها، وينتزع من اسرائيل التزامات حقيقية لصالح الشعب الفلسطيني، ويضع اول خطوة بنّاءة على الطريق الصحيح لحلها.

ط ـ ان القدس العربية جزء لا يتجزأ من الضفة الفلسطينية، ولا بدّ من تنفيذ قرارات الامم المتحدة المتعلّقة بها، والتي تؤكد وضعها تحت السيادة العربية.

ي ـ لا يمكن قبول سياسة الاستعمار الاستيطاني غير المشروع التي تمارسها اسرائيل ببناء المستوطنات والسماح لمواطنيها بشراء أرض في الضفة والقطاع.

ك ـ ينبغي على المجتمع الدولي مقاومة أية اجراءات تستهدف تغيير الطابع العربي للأراضي الفلسطينية المحتلة، أو تخلق ظروفاً مصطنعة يراد بها تعويق حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه في أرضه واستعادته الكاملة لها.

ثانياً ـ قواعد تنظيم الحكم الذاتي

قامت مجموعة عمل في وزارة الخارجية المصرية ببلورة مشروع متكامل لقواعد تنظيم سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني[٤]. ويمكن من خلاله استخلاص أربعة أسس جوهرية لهذا التنظيم:

أ ـ ان الاطار الواجب الاهتداء به عند اعداد نموذج لصلاحيات ومسؤوليات سلطة الحكم الذاتي هو سلطات الحكومة العسكرية الاسرائيلية وادارتها المدنية. وهي سلطات تتسم بالشمول وفقاً للاعلان الرقم ٢ الصادر عن الحاكم العسكري الاسرائيلي في السابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧. فقد تضمّن ذلك الاعلان تحت بند «تولي السلطات»، ما يلي: «ان أية سلطة للحكومة أو التشريع أو التعيينات أو الادارة في ما يتعلق بالاقليم أو السكان سوف تتمثل من الآن فصاعداً في شخصي بمفردي، وسوف تمارس، فقط، بواسطتي أو بواسطة شخص معيّن من جانبي لهذا الغرض». وقد ثبت ان الحكومة العسكرية الاسرائيلية في الضفة والقطاع لديها سلطات شاملة، وهي التي ينبغي نقلها الى سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني سواء في شقها التنفيذي أو التشريعي: «فالحكومة العسكرية وادارتها المدنية تتكوّن من مستويات مختلفة تمارس درجات متباينة من السلطة احداها تشرع وتضع السياسات والاخرى تنفّذ وتطبّق السياسات. وقد نص اطار كامب ديفيد على نقل كلا النوعين. فالامر لا يتعلّق بنقل التركيبة الادارية التي تطبق الاوامر، وانما يتعلّق بالسلطة التي تختص